# الابعاد الجديدة في برنامج قائمة (وطني) الانتخابية

ثامر الهيمص

(ويبقى ثابتاً ما من قضية تستحق ان يقتل في سبيلها انسان بريء)

البير كامو

جاء في الفقرة الرابعة في برنامج قائمتنا الانتخابية (وطني) في ما يتعلق بدور العراق على الصعيدين العربي والخارجي دعوة الدول العربية الى حل النزاعات الداخلية، على اساس حل القضية القومية او الدينية حلاً ديمقراطياً عادلاً، بما يضمن وحدة هذه البلاد وامنها الاجتماعي مع تنشيط دور العراق في منظمات الامم المتحدة وتطبيع العلاقات مع دول الجوار.

وعملية تفعيل أي مشروع سياسي او اجتماعي لا بد ان ينطلق اساساً من الفهم المستجد للابعاد الجديدة لقواعد وانظمة السلم والتضامن الدولي بعد التحولات الدراماتيكية في العقدين الماضيين (انهيار الاتحاد السوفيتي وحربي الخليج و١١ ايلول)، فهذه الاحداث الجسام لا يستطيع احد ان يقول أنه كان جاهزاً لمواجهتها بل هي احداث فرضت نفسها على التوقعات وكأنها كوارث بدون انذار مبكر.

يقول لنا التاريخ ان الاجيال السابقة حاولت ان تحل مشكلة الحرب بطرق ثلاثة:

١- السيطرة على العالم بقوة موحدة.

٢- المحافظة على توازن القوى بين الدول او بين مجموعاتها.

٣- الاتحاد الدولي.

هذه باختصار شديد عوامل الصراع في تلك الحقبة ما قبل الاحداث سابقة الذكر، فقد تغيرت قواعد اللعبة وآليات الصراع ويبدو واضحاص ان عوامل الصراع وابعادها الجديدة برغم المظهر الخارجي لها بما يسمى بالعولمة الا ان العوامل الداخلية اصبحت تلعب الدور الاكبر في عملية الصراع، فلم تعد العوامل الثلاثة اعلاه فاعلة كما كانت، فلا القوة الموحدة تحول دون الحروب المحلية ولا التوازن النووي السابق ولا منظمة الامم المتحدة لها دور فاعل كما كان متوقعاً منها.

ونتيجة لاحكام السيطرة على الشعوب وخصوصاً المتخلفة وهي الاغلبية الساحقة، ومن خلال الشعارات الرومانسية القومية او الدينية اوحتى التنموية احياناً خنقت الشعوب والافراد بانتظار الذي يأتي ولا يأتي اوانتظار الفرج والفردوس الارضي كما وعدت به الاشتراكيات.

فالقوة العالمية احكمت السيطرة على الشعوب والأنظمة وخلقت انظمة فاسدة تستجيب لمطالبها وتدفع الشعوب الثمن بالحروب او الحروب الأهلية او استبداد وقهر داخلي لم يذكر التاريخ له مثيلاً، اذ اصبح منظماً ومدروساً ويكاد يكون مؤلماً مما دفع الى العدمية واليأس والاحباط والاحتقان فنحن ازاء موقف محتكر من قبل القوة العالمية جرى فيه التركيز المذهل لكل وظائف الآلية التكنوقراطية والفكر الاحادي، وباستئثاره بكل الاوراق على هذا النحو ارغم الآخر على تغيير قواعد اللعبة.

فالاحتقان السياسي والاقتصادي الذي كان نتيجة طبيعة لارهاب السلطات الديكتاتورية والانسداد السياسي وغياب الحريات العامة في الميدان الاقتصادي او السياسي او الثقافي او الاجتماعي على نحو محكم ومنظم وبقاء الطغاة لمدة طويلة وبات هدفاً مركزياً وحيداً وتلتف حوله الطائفة من خلال الحزب او العنصر او أي تشكيل غير ديمقراطي، فإن الارهاب هو الرد الوحيد المتاح وفي متناول اليد في غياب الحركة الديمقراطية والثقافة التي يستأصلها عادة ذلك الطاغية.

ففي البلدان العربية عندما يكون هناك احتكار غير قابل للمناقشة للسلطة بجوانبها السياسية والعسكرية والاقتصادية ودونها الخطوط الحمر، فإن ذلك يثير ويؤلب حتى بعض المتحالفين الذين يعمد الطاغية لتصديرهم الى مناطق التوتر كما حصل في الافغان العرب من باب ضرب عصفورين وبحجارة واحدة.

لقد تطرق (كان ووينر) في كتابهما (العالم سنة ٢٠٠٠) الذي نشر سنة ١٩٦٧ حيث كان لدولتي ليبيا والسعودية قدرة اسستثمارية هائلة من الواردات البترولية وتنبأ بأن هاتين الدولتين ستبقيان في المرحلة الاولى للتطور سنة ٢٠٠٠ ، والان نرى ان هذين البلدين يعدان نموذجاً للاحتقان والانسداد السياسي الاقتصادي والاجتماعي فقد صدرا الارهاب كل بطريقته كما هو معروف (مأساة لوكربي او الأفغان العرب).

ان الاستبداد يعني الجهل والتخلف الاجتماعي والاقتصادي وتلك هي قاعدة خفية لنمو الارهاب، وفي مواجهة البعد الجديد هنا، نعتقد جماعة (وطني) ان مكافحة الارهاب يجب ان لا يتم التعامل معه بالمكافحة البوليسية التي يجيد هو اللعب على اوتارها فهو يجيد التحرك في الظلام وقد حقق انتصاراً استثنائياً في ضرب برج التجارة الدولية في عقر دار العولمة.

ترى هل ان للعولمة بعداً جديداً في عملية السلم والتضامن الدولي والاقليمي والمحلي على منظمات السلم والتضامن التعاطي معها والدول الديمقراطية الناشئة؟

لا شك ان العولمة تقودها الولايات المتحدة الامريكية، وتكاد تكون امريكا رمزاً ثانياً للعولمة وهي المحدد لاتجاهاتها وهذه العولمة الامريكية عموماً ليست ديمقراطية او على الاقل غير شفافة وعادلة كما هو متوقع من دولة ديمقراطية ولذلك تكون الخشية واردة من رعايتها لممارسات غير ديمقراطية او التفرد في قيادة العالم واستخدام مجلس الامن وحق الفيتو غير العادل.

ان المنطق الامبراطوري الذي يحكم سلوك الولايات المتحدة يملي عليها ان تكون استثناء في كل ما يطبق على الامم الاخرى، رفضها التوقيع على ميثاق المحكمة الجنائية والدولية ورفض توقيع اتفاقية الالغام ضد الافراد.

هذا البعد الجديد للعولمة هل هو بسبب الارهاب ام العكس، ولكن الظاهرتين ظهرتا متزاهتين وبدأتا رحلتهما سوية في تجنيد الافغان العرب في الثمانينيات وما تلاها. ففي سنة ١٩٩٣ اخبر كلنتون الامم المتحدة ان الولايات المتحدة كما في السابق ستتصرف بشكل متعدد الاطراف اذا كان ذلك ممكناً ومن طرف واحد اذا كان ذلك ضرورياً لا شك ان هذا التحدي سواء الارهاب و العولمة يشكلان حافزاً ديناميكياً للعمل على نشر السلم والتضامن الدولي بانطلاق كل منهما داخل البلد المعني عندما تتم اشاعة السلم والديمقراطية واعتماد الحوار والروح الوطنية الصادقة وبدون تنفيذ اجندة سياسية ترتكز على برنامج طائفي او عنصري او تنفيذ سياسات لدولة مجاورة. كل هذه التحديات سوف تجعل امر تطبيع العلاقات مع دول الجوار وفق مبادئ الحق والسلام وعدم التدخل والاهم من هذا كله يبدو للرأي ان احتقاناً سياسياً يخلفه احتقان اقتصادي تفرضه عوامل دولية او سياسية محلية.

ان قائمة وطني جاءت ملبية ومشخصة للاسباب التي تؤدي الى السلم والديمقراطية من خلال برنامجها بوضع حد لسياسات العقاب الجماعي ونبذ وتحريم الارهاب ومكافحة الطائفية والتطرف، كونها سياسات وممارسات عانى منها الشعب العراقي ما لم يعانه شعب من الشعوب على الاقل في مرحلة الحرب الباردة وما بعدها، ولا يمكن العودة عن ذلك مطلقاً وتحت أي شعار، لهذا لا اتوقع لنفسي عودة فلست من الذين يعودون عن النور ...رحم الله قائلها.

١- شستر باولز/ الابعاد الجديدة للسلام / دار القاهرة للطباعة ١٩٥٨-ص, ١٨٠

٢- بسام حجار/ ذهنية الارهاب/ المركز الثقافي العربي/ ط (١) ص, ٢٠

٣- منير الله وبردي/ دور التكنولوجيا السياسية في تخلف الدول/ وزارة الثقافية والفنون / العراق ١٩٧٨، ص ,١١٥

# الديمقراطية.. وتصحيح الذات

في الحراك السياسي العراقي اليوم ، تبدو الديمقراطية من الاهداف الاساسية التي يسعى لها الجميع ، خاصة بعد نجاح عملية انتخاب المجلس الوطني وعقد جلساته ،

بشار الشداد الحياوي

وقرب موعد الانتخابات العامة وفي العراق اليوم هناك شبه اجماع على ضرورة تحقيق الديمقراطية ودعم مسيرتها بعد ان سأم الجميع من دورة العنف التي عاشها العراق وما زالت بقاياها اليوم ترسم لوحة الدم والموت ببندقة العنف والارهاب.

ضرورة نجاح الديمقراطية تحتاج الجميع كي يعملوا جادين من اجلها وعندما تصبح الديمقراطية مسؤولية الجميع علينا ان نخسر عدة اشياء لنربحها باستحقاق فنحن اليوم في معركة مع ذاتنا مع افكارنا وسلوكنا مع ثقافتنا لنكون مع الديمقراطية، فحين يجري الحديث عن الديمقراطية لا يكاد احدنا يصدق الآخر فالمتحدث والمستمع سواء في التشكيك بنوايا الآخر لان الازدواجية وترسبات الماضي تعيش في داخلنا لاننا لم نعتد الحوار بين رأيين مختلفين لاننا لا نقبل بالحوار النقدي الصريح مع الذات ومع الاخرين.

والمشكلة اننا من اكثر الامم والشعوب شغفاً بتاريخ الشخصيات واسطورة البطل ورمزيته ونحن نمجد الثورات الى حد الذوبان فيها ونعطي للموت احياناً مبررات وطنية وقومية ودينية، ولدى البعض منا ايمان أشبه بالمطلق بالتمايز القومي والاقتصادي والطائفي لكنه يخفي هذا الإيمان تحت ملابس شفافة في الحوارات يسميها الفكر الحر والوحدة الوطنية والهوية القومية وما شاكل ذلك.

اذ يتصور البعض ان الوحدة الوطنية التي تفرضها قوة السلاح حالة صحيحة ويسمى اختلاف وجهات النظر والدفاع عن المبدأ طائفية وشعوبية لذا تجدنا نختصر الطريق في حسم أي خلاف فكري او عقائدي بالموت الجماعي فأما علينا واما ان نتمناه للاخرين، جميع الاحزاب السياسية تتحدث الان عن سلبيات ذلك الماضي القاسي بدمويته وما فيه من تجارب زرعت في عقل الانسان العراقي رداءة العمل السياسي خاصة الحزبي وخاصة كان البعث كحزب نموذج وحيد في ساحة العمل السياسي.

يجب ان تتغير علاقات الاحزاب السياسية فيما بينها اولاً وبينها وبين الجماهير ثانياً فتتخلى عن تكتيك المرحلة وتكون واضحة ومباشرة في مواقفها السياسية. ويجب ان تقوم العلاقة بين الجميع على اساس الاعتراف بحرية الآخر وحقه بالاختلاف بدون تكفير وتخوين. ان الديمقراطية تؤسس لفائدة الجميع على اساس الاختلاف لتحقيق توازن اجتماعي وسياسي وليس من آلياتها التكتيكات والمجاملات وضرورات السياسة.

ان مسؤولية الجميع تجاه الديمقراطية ان نعمل سوية على تحقيقها وان نكون مجتمعين "احزاباً سياسية وطوائف واعراقاً"، وان نحقق ايقاعاً عراقياً من اجل انشودة الديمقراطية في بلادنا فالديمقراطية لا يضعها الا الشعب الذي يؤمن بها ولا يمكننا تشييد الديمقراطية الا ونحن مؤمنون بها عاملون من اجلها نؤسس لها وندافع عنها.